

Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بول لوسوكو إيفامي إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال (انظر A/65/44، الفقرة ٢). وأُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٨ و ٣٣ المعقودتين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/65/SR.28 و 33).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/65/L.38 و A/C.2/65/L.64

٢ - في الجلسة ٢٨، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل اليمن، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)"

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز A/65/440 و Add. 1-2.



(A/C.2/65/L.38)، فيما يلي نصه:

”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية، وكذلك إلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

”وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٦٥/٥٧ المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ المتعلق بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن،

”وإذ ترحب بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تؤدي دورا مهما في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

”وإذ تلاحظ مع التقدير الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦ بشأن تهية بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة، وأيضاً قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ المعنون ”التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل“،

”وإذ تشير إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

”وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

”وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

”وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ونتائجها،

”وإذ تشدد على أنه في مواجهة الأزمات والتحديات العالمية الراهنة المتعددة والمتراطة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة الغذاء وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ، يصبح من الضروري أن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن يتزايد التزامها أكثر من أي وقت مضى، وإذ تسلّم، في هذا الصدد، بالضرورة الماسة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تعرب عن قلقها لأنه بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وقبل خمسة سنوات من عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شهدت بعض المناطق تقدماً في مجال الحد من الفقر، إلا أن هذا التقدم يتسم بالتباين ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضرراً، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

”وإذ تسلّم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر، وبأنه يجب التصدي لأوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

”وإذ يساورها القلق إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تشدد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري،

”وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، وإذ تشدد على أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم،

”وإذ تسلّم بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تسلّم أيضاً بإسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”وإذ تعترف بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المدعومين بالعمالة الكاملة والعمل الكريم وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص وتنظيم المشاريع، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

”وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١٠ - تؤكد من جديد أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

١١ - تؤكد من جديد أيضاً ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسليم بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

١٢ - تدعو المجتمع الدولي إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع؛

١٣ - تشدد على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

١٤ - تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

١٥ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتهيب بالبلدان المانحة أن تدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

١٦ - تؤكد أهمية كفالة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقاً لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٨ - تؤكد من جديد الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما في ذلك للفئات المحرومة، وتوفير العمل الكريم للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتؤكد من جديد أيضا ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي أموراً عدة، منها إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن هذه المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذا فهي تمثل هدفاً ذا أولوية من أهداف التعاون الدولي؛

٩ - تشدد على أن التثقيف والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، مع التسليم بتعدد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر، وتسلم في هذا الصدد بالدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولا سيما مساهمتها في الدعوة الدولية للقضاء على الفقر بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولصانعي القرار؛

١٠ - تؤكد من جديد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

١١ - تدعو إلى الإسراع في التشغيل الفعال للصندوق العالمي للتضامن وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة قيام الجهات المانحة بتوفير الموارد الضرورية للوفاء بالاحتياجات المالية للصندوق، وتطلب إلى الأمين العام أن يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدءاً من دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ تقريراً مرحلياً سنوياً عن التدابير المتخذة لتشغيل الصندوق؛

١٢ - تسلم بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛

”١٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة للسعي لتبني نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجهاً نحو التنمية بغية التغلب على الفقر واللامساواة؛

”١٤ - **ترحب** بتعيين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصفة المنسق لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

”١٥ - **تكرر** دعوتها الموجهة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين؛

”١٦ - **تخطط علماً** بخطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من إحدى وعشرين وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدول الأعضاء تفاصيل عن تنفيذ خطة العمل هذه؛

”١٧ - **تستذكر** قرارها القاضي بعقد اجتماع للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على مسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة تنظيم الاجتماع بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

”١٨ - **تدعو** جميع الدول إلى مواصلة تأييد موضوع ’توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع‘ لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

”١٩ - **تحث** المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة أنشطتها المشتركة لتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، آخذة في الحسبان سياساتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

”٢٠ - **تحت** المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتأثيرها في التنمية دعماً، لأهداف العقد الثاني؛

”٢١ - **تحت** منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال تعزيز قدراتها الخاصة بسياسات الاقتصاد الكلي، واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقرة (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

”٢٢ - تشجيع على مزيد من التقارب والتعاون بين الوكالات في تبادل المعارف، وتعزيز الحوار في مجال السياسات، وتيسير أوجه التآزر، وحشد الأموال، وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل الكريم، وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، مع تفادي ازدواجية الجهود؛

”٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)‘، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار“.

٣ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/C.2/65/L.64)، مقدم من مقرر اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.38.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/65/L.64 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، صوّب المقرر شفويا مشروع القرار A/C.2/65/L.64 بدمج الفقرتين ٤ و ٥ من الديباجة.

٦ - وفي الجلسة ٣٣، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/65/L.64 بصيغته المصوّبة شفويا (انظر الفقرة ٩).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/65/L.64، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/65/L.38 بسحب مشروعهم.

باء - مشروع مقرر مقترح من الرئيس

٨ - في الجلسة ٣٣، وبناء على اقتراح من الرئيس، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر (A/65/267) (انظر الفقرة ١٠).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية^(١)، وكذلك إلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٥٧ المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ المتعلق بإنشاء

الصندوق العالمي للتضامن،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ ترحب بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تؤدي دورا مهما في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

وإذ تلاحظ مع التقدير الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦ بشأن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة^(٣)، وأيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ المعنون "التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل"،

وإذ تشير إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٤)،
وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٥) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٦)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ونتائجها^(٧)،

وإذ تشدد على أنه في مواجهة استمرار الآثار السلبية للأزمات والتحديات العالمية الراهنة المتعددة والمتراصة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة الغذاء وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ، يصبح من الضروري أن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن يتزايد التزامها أكثر من أي وقت مضى، وإذ تسلّم، في هذا الصدد، بالضرورة الماسة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

(٤) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٦) القرار د-٢٤/٢، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٥.

وإذ تعرب عن قلقها لأنه بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وقبل خمسة سنوات من عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شهدت بعض المناطق تقدما في مجال الحد من الفقر، إلا أن هذا التقدم يتسم بالتباين ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلّم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر، وبأنه يجب التصدي لأوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ يساورها القلق إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تشدد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وإذ تشدد على أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم،

وإذ تسلّم بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم أيضا بإسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المدعومين بالعمالة الكاملة والعمل الكريم وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص وتنظيم المشاريع، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - تؤكد من جديد أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٢ - تؤكد من جديد أيضاً ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية الفعالة المعززة ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

٤ - تشدد على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

٥ - تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٦ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وبالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تقوم بذلك، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

٧ - تؤكد أهمية كفالة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر،

وفقاً لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما؛

٨ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما في ذلك للفئات المحرومة، وتوفير العمل الكريم للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتؤكد من جديد أيضاً ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي أموراً عدة، منها إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن هذه المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذا فهي تمثل هدفاً ذا أولوية من أهداف التعاون الدولي؛

٩ - **تشدد على** أن التعليم والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، مع التسليم بتعدد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر، وتسلم في هذا الصدد بالدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في التنسيق بين الشركاء في مبادرة توفير التعليم للجميع وتشجيع وضع سياسات التعليم على صعيد القطاعات بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولواضعي السياسات؛

١٠ - **تسلم** بالدور الذي تضطلع به سائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الإسهام في جهود الدعوة الدولية للقضاء على الفقر بوسائل منها التعليم والتدريب؛

١١ - **تؤكد من جديد** ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

١٢ - **ترحب** بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي، وتسلم بأن منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب المبادرات الحديثة العهد مثل المنتدى الرفيع المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا لعام

٢٠٠٨^(٨)، قدّمت إسهامات مهمة في جهود البلدان التي التزمت بها، بما في ذلك عن طريق إقرار المبادئ الأساسية للملكية الوطنية والمواطنة والتنسيق والإدارة من أجل النتائج؛ وتضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة ولا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد مراعاة تامة؛

١٣ - **تعقد العزم على العمل من أجل تفعيل الصندوق العالمي للتضامن الذي أنشأته الجمعية العامة، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن تنفيذ هذا القرار التدابير المتخذة والتوصيات المقدمة من أجل تحسين تفعيل الصندوق؛**

١٤ - **تسلّم بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛**

١٥ - **تهيب بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة للسعي لتبني نهج اجتماعية واقتصادية مستدامة أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستقراراً وتوجهها نحو التنمية بغية التغلب على الفقر واللامساواة؛**

١٦ - **تقر بتعيين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصفته المنسق لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛**

١٧ - **تكرر دعوتها الموجهة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في القيام بأنشطة لتنفيذ العقد الثاني بالتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين؛**

١٨ - **تحيط علماً بخطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من إحدى وعشرين وكالة وصندوقاً وبرنامجاً ولجنة إقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدول الأعضاء تفاصيل عن تنفيذ خطة العمل هذه؛**

١٩ - **تؤكد من جديد ضرورة إعطاء الأولوية العليا لنظرها في مسألة القضاء على الفقر في جدول أعمالها، وتذكر، في هذا الصدد، بما قرره في القرار ٢٣/٢٣، إسهاماً منها في العقد الثاني، من عقد اجتماع للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية الاستعراض المخصصة للموضوع المتصل بمسألة**

(٨) A/63/539، المرفق.

القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

٢٠ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تأييد موضوع "توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع" لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

٢١ - تلاحظ بقلق استمرار ارتفاع مستويات البطالة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلم بأن توفير العمل اللائق يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، في اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية، بوصفه إطاراً عام يمكن لكل بلد أن يصوغ ضمنه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصاً حالته وأولوياته الوطنية من أجل تعزيز التعافي الذي يؤدي إلى وفرة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة؛

٢٢ - تحت المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٣ - تحت أيضاً المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتأثيرها في التنمية^(٩) دعماً، لأهداف العقد الثاني؛

٢٤ - تهيب بالمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، كل ضمن ولايتها وفي حدود الموارد المتاحة لها، أن تدعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال تعزيز قدراتها الخاصة بسياسات الاقتصاد الكلي، واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

٢٥ - تشجع على مزيد من التقارب والتعاون بين الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف، وتعزيز الحوار في مجال السياسات، وتيسير أوجه التآزر، وحشد الأموال، وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل الكريم، وتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

(٩) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

٢٦ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

١٠ - وأوصت اللجنة الثانية أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير الأمين العام عن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر

تقرر الجمعية العامة أن تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر^(١).

(١) A/65/267.